الفصل الثامن

الاتجاهات العالمية لظاهرة البطالة

مقدمة:

أولاً: الواقع الحالي للبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيًا: الواقع الحالي لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي في تركيا.

ثالثًا: الأثار الهامة لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي في غانا.

رابعًا الأثار الهامة لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي في المكسيك.

خامسًا: الواقع الحالي للبطالة في الصين.

سادسًا: الواقع الحالي للبطالة في سنغافورة.

الفصل الثامن

الاتجاهات العالمية لظاهرة البطالة

مقدمة:

تمثل قضية البطالة في الوقت الحالي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم بالرغم من اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية لدرجة أنها قضت على مزاعم الاقتصاديين الكلاسيك الذين يرون تفوق النظام الرأسمالي والإشادة بقدرته على تحقيق التشغيل الكامل دائمًا.

ولا أدل على ذلك من تعرضة للبطالة الواسعة في مطلع الثلاثينيات مما أدى إلى إفساح المجال الفكري الكينزي الذي أرسى القاعدة العام الجديدة التي تقضي بالتعرض للأزمات الاقتصادية والبطالة التي لا قبل لجهاز السوق الحر بتجاوزها تلقائيًا من يستدعى تدخل الدولة وليس حيادها، كما أن إنتشار البطالة يعتبر مؤشراً لضعف أداء الاقتصاد القومي لأنه يعكس العديد من أوجه القصور والخلل في جازه الإنتاجي. فالبطالة عبارة عن زيادة القوى البشرية عن فرص العمل المتاحة في المجتمع سواء أكانت هذه الفرص اقتصادية أو غير اقتصادية.

تبرز ظاهرة البطالة نتيجة للتطور التكنولوجي وما يترتب عليه من تطور في أدوات الإنتاج، والذي حد من استخدام العمالة في أغلب المشروعات وخير شاهد على ذلك ما تعانية المجتمعات الأوروبية المتقدمة من معدلات البطالة العالمية نتيجة للتقدم التكنولوجي والاستعاضة بالآلة عن الإنسان بالرغم من وجود ميزة نسبية لهذه الدول حيث يكاد يكون معدل النمو السكاني متعادلاً مع معدل الوافيات فعلى سبيل المثال في عام ١٩٨٦ بلغت معدلات البطالة في كندا (٦ . ٩٪) وفي بلجيكا (٣ . ١٢٪) وفي ألمانيا الاتحادية نسبة (٩٪) وفي إيطاليا (٧ . ١٠٪) وفي هولاندا نسبة (١٢٪) وفي يوغوسلافيا نسبة (٩ . ١٣٪).

وتعتبر ظاهرة البطالة إحدى الظواهر المركبة التي ترجع أسبابها بصفة عامة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والتكنولوجية، كما إنها تشكل في الوقت الحالي أهم

المشاكل الأساسية التي تواجه معظم دول العالم قاطبة ومصر على وجه الخصوص لعجزها عن استغلال مواردها البشرية الاستغلال الأمثل بالرغم من تميز الاقتصاد المصري بوفرة نسبة في مواردها البشرية، ومع ذلك فإن معدلات البطالة في مصر تزايدت بشكل عام.

ويرجع الاهتمام بمشكلة البطالة في أي مجتمع من المجتمعات نظراً للأثر المباشر لمعدل البطالة في معدل النمو الاقتصادي، وذلك لأن سعي الدولة لرفع مستوى المعيشة يقتضي التأكد من عدم وجود طاقات معطلة بشرية كانت أم مادية؛ لذلك تأخذ معظم الدول على عاتقها مسئولية العمل على تحقيق هدف التشغيل الكامل.

واهتمام الدولة بهذا الهدف له مبرراته الاجتماعية والاقتصادية:

فمن الناحية الاجتماعية لا يخفى ما للبطالة من تأثير أدبي ونفسي على العمل المتعطل وما يترتب على ذلك من أثار اجتماعية سيئة على المجتمع ككل.

أما من الناحية الاقتصادية فإن تعطل أي عامل معناه ضياع فرصة إنتاج إلى الأبد، ومن ثم فإن نفقة الفرصة المضاعة تكون فادحة.

ويعد تشغيل القوى العاملة عامل أساسي في تحديد مستوى المعيشة ومعدل النمو الاقتصادي.

وبذلك يقتضي دراسة العوامل التي تؤثر في حجم القوى العاملة سواء فيما يتعلق بمتوسط العمر أو بنسبة القوى العاملة غلى عدد السكان.

وفيما يتعلق بمتوسط العمر فهناك علاقة طردية بينه وبين التقدم والنمو الاقتصادي.

أما عن نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان فإن الأمر يقتضي دراسة العوامل المؤثرة في هذه النسبة مثل:

أ) التوزيع العمري والنوعي للسكان. ب) البنيان الاقتصادي للدولة.
ج) نظرة المجتمع إلى وضع النساء كمكتسبات للدخل.
د) السن الذي يترك عنده الصغار سن المدارس.
هـ) السن الذي يتقاعد عنده كبار السن. و) المستوى الصحي للسكان.

ز) التقسيمات الإحصائية التي تقاس على أساسها القوة العاملة.

وتوضح البيانات الإحصائية لمستوى التشغيل في أي دولة وجود نسبة من البطالة حتى في فترات الانتعاش الاقتصادي الكبير.

وهي ما يطلق عليها اسم البطالة الاحتكاكية ويتفق الاقتصاديون على أنه من الصعب تخفيض معدل البطالة في ظروف السلم إلى اقل من (٣٪) ومما لاشك فيه أنه في ظروف الركود والكساء الاقتصادي تأخذ معدلات البطالة اتجاهًا تصاعديًا.

وكقاعدة عامة ترجع البطالة واسعة الانتشار في كثير من الدول التي تأخذ بآليات السوق الحر إلى قصور في الطلب الكلي، وفي هذه الحالة يكون علاجها أكثر صعوبة نتيجة نحو الآلية والتطور التكنولوجي الهائل كما هو الحال في ظل العولمة وعدم انتظام التوزيع العمري للسكان وخاصة فيما يتعلق باحتمالات الأعداد الكبيرة من الشباب الآتية إلى سوق العمل في المستقبل.

أولاً: الواقع الحالي للبطالة في الولايات المتحدة الأمريكية

إن هناك دراسة أجريت على عدد من المدن الأمريكية الكبرى كشفت عن وجود علاقة مقلقة بين ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسبة الجريمة العنيفة إذ أشارت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل نسبة (١٪) يؤدي إلى الزيادة في جرائم القتل بنسبة (٦.٧٪) وجرائم العنف بنسبة (٤.٣٪) وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة (٤.٢٪) إضافة إلى أنه من خلال بيانات عن الأقاليم والمناطق الأمريكية وتحليها أظهرت دراسة **(جولد وينبرج ومستارد ٢٠٠٢ Could Weinberg & Mustard)** وجود علاقة معنوية بين العاطلين عن العمل من الذكور ممن مؤهلاتهم التعليمية دون الجامعي وجريمة الاعتداء على الأملاك وبخاصة سرقة المنازل والسيارات.

وقد أشار **(براون ٢٠٠١/ Baron 2001)** إلى أن البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع.

وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للإنحراف؛ إنما تعمل أيضًا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الإنحراف، ووفقًا لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأ أو محظوراً في نظرهم لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الإمتثال لها.

واتساقًا مع هذه النتائج تشير الدراسة التي قام بها كل من **(براون وهارتجل ١٩٩٧/ Baron & Hartnagel 1997)** إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاة المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والإمتثال لها مما يؤدي إلى الإنحراف والسلوك الإجرامي وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الإعتداء على النفس.

وفي دارسة قام بها كل من **(رافيل وإبمير وبتتر Raphale & winter-Ebner ٢٠٠١)** حول تقدير تأثير البطالة في نسبة الجريمة التي صنفا فيها الجرائم إلى نوعين رئيسين هما كالتالي:

١. **النوع الأول:** جرائم تدخل ضمن الاعتداد على الأملاك **(السرقة – النشل – سرقة السيارات)**.
٢. **النوع الثاني:** جرائم تتدرج تحت الاعتداء على النفس **(القتل – الاغتصاب – السطو – والإيذاء الجسدي و "المضاربة")**.

وأكدت نتائج دراستهما وجود علاقة ثابتة ومطردة بين جرائم الإعتداء على الأملاك والبطالة بحيث تزداد نسبة وقوع هذه الجرائم بإزدياد نسبة البطالة في المجتمع.

وفي دراسة قام بها **(هوفمان وآخرون ١٩٨٨ Hoffman et.al)** عن تأثير إغلاق مصانع السيارات جنرال موتورز في ولاية ميتشجان على العاملين في المصانع وأسرهم إشارت إلى أهم النتائج السلبية المرتبطة بحالة البطالة على الصحة العامة، وذلك من خلال قابلية الفرد العاطل للإصابة أو التعرض للعديد من الأمراض النفسية والجسمية منها:

١. ارتفاع معدلات الوفيات.
٢. ارتفاع نسبة الإصابة بالذبحة الصدرية.
٣. القابلية للعدوى لكثير من الأمراض.
٤. أمراض التنفس والقرحة.
٥. القولون.
٦. الحوادث.
٧. احتمالية الإصابة بالسرطان.
٨. الاكتئاب والانتحار.

وتؤكد نتائج الدراسات السابقة عن الولايات المتحدة الأمريكية ما توصل إليه كل من **(إليوت والنيجورث ١٩٩٦ Elliott & Ellinguorth)** من وجود علاقة موجبة ومعنوية بين البطالة لدى الرجال والاعتداء على الأملاك على مستوى المناطق في بريطانيا.

وتجدر الإشارة إلى أن فئة من الشباب الذين هم أقل حصولاً على دخل ثابت ومشروع يتعرضون أكثر من غيرهم لارتكاب جرائم الاعتداء على الأملاك.

ثانيًا: الواقع الحالي لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي في تركيا

بدأت حكومة تركيا منذ عام ١٩٧٨م تنفيذ برنامجًا للتثبيت والتكيف الهيكلي، وفي الرابع والعشرين من يناير عام ١٩٨٠م أعلنت الحكومة على نحو مفاجئ برنامجًا للتثبيت والتكيف الهيكلي تهدف من وراء تنفيذه إلى كسر حدة التضخم المفرط والركود وعجز ميزان المدفوعات بعد أن وصلت إلى وضع غير قابل للسيطرة عليه فضلاً عن وضع نهاية لسياسات اشتراكية الدولة التي سادت في تركيا منذ عهد **إتاتورك** واستبدالها بسياسات ذات توجه قوي نحو اقتصاد، وفي ديسمبر من عام ١٩٨٣م أعلن برنامج تكميلي لبرنامج يناير ١٩٨٠م.

ويمكن بحسب ما تسمح به البيانات المتاحة رصد بعض الملامح الهامة لحصاد تنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي ذات التأثير المباشر على التشغيل وإضاع العاملين بأجر فيما يلي:

١. إزداد معدل البطالة على نحو مطرد من نحو نسبة (٦ . ٧٪) في عام ١٩٧٧ إلى نحو نسبة (٦ . ١٢٪) في عام ١٩٨٥ ثم تناقص إلى نحو نسبة (١٢٪) في عام ١٩٨٧م.

ووفقًا لمصدر آخر يقدر مجموع العاطلين في عام ١٩٨٤م بنحو ثلاثة ملايين عاطل يمثلون نحو نسبة (٥ . ١٦٪) من مجموع قوة العمل ١٨ مليونًا يشملون العمالة الناقصة او ما قد يعني أيضًا البطالة المقدمة في الزراعة.

ولقد كان يمكن لعدد العاطلين أن يكون أكبر من ذلك بكثير لولا انخفاض نسبة المشاركة في قوة العمل بسبب الإحباط أو اليأس من الحصول على فرصة عمل.

٢ . اقتران إزدياد معدل البطالة بتناقص الاستثمار إبتداء من عام ١٩٧٨م الذي بدأ فيه تنفيذ سياسات التثبيت موفقًا للبيانات المتاحة تناقص نصيب الاستثمار الإجمالي في الناتج القومي الإجمالي تدريجيًا من نحو نسبة (٤ . ٢٥٪) في عام ١٩٧٧م إلى نحو نسبة (١٩٪) في كل من عامي ١٩٨٣ـ١٩٨٤م ثم عاد فإزداد تدريجيًا إلى نسبة (٣ . ٢٤٪) في عام ١٩٨٦م وتناقص نصيب الاستثمار .

ويعزى النقص في الاستثمار الإجمالي في السنوات الأولى لتنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي على أقل تقدير ضمن عوامل أخرى إلى النقص في موارد النقد الأجنبي فبسبب النقص في هذه الموارد انخفضالاستثمار في رأس المال الثابت على سبيل المثال بنحو نسبة (١٠٪ ، ٤٪ و١٠٪) في أعوام ١٩٧٨ و١٩٧٩ و١٩٨٠م ناهيك عن انخفاض استخدام الطاقة القائمة في الصناعة بما يتراوح بين نسبة (٥٠٪ و٦٠٪) وهذه عوامل من شأنها أن تزيد في حجم ومعدلات البطالة .

٣ . انخفض نصيب الانفاق العام (الاستثماري والاستهلاكي) في الناتج القومي الإجمالي على نحو نسبة (٦ . ٢٧٪) في عام ١٩٧٧م إلى نحو نسبة (٣ . ٢٠٪) في عام ١٩٨٤م، وكانت نسبة انخفاضه ضئيلة في عامي ١٩٧٨م وعام ١٩٧٩م حيث بلغ نحو نسبة (٩ . ٢٦٪) ونحو نسبة (٥ . ٢٧٪) فيهما على التوالي ، ثم إزدادت ابتداء من عام ١٩٨٠م نتيجة لتطبيق إجراءات تقشفية قد ترتب عليها خفض الإنفاق العام وانخفاض عجز الميزانية العامة إلى ما يتراوح بين نسبة (٢٪ و٣٪) من الناتج القومي الإجمالي غير أن هذا العجز ما لبث أن عاد فازداد مرة أخرى ليصل في عام ١٩٨٤م إلى نسبة (٥٪) من الناتج القومي الإجمالي بسبب الانخفاض الشديد في إيرادات الضرائب .

٤ . ازداد سعر الفاقد الأسمية على الودائع من نسبة (٢ . ٧٪) عام ١٩٧٨م إلى نسبة (٥٣٪) في عام ١٩٨٥م ثم انخفض إلى نسبة (٦ . ٤٧٪) عام ١٩٩٠م وفقًا لتقرير البنك الدولي في العالم ، وازداد سعرها على القروض من نسبة (٢ . ١٣٪) إلى نسبة (٣ . ٥٣٪) في ذات العامين على التوالي ، وفي المقابل تناقص سعر الفائدة الحقيقي على الودائع من نسبة (ـ ٤٦٪) في عام ١٩٧٨م إلى نسبة (ـ ٩٩٪) في عام ١٩٨٠ ، ثم تحول إلى سعر موجب عند مستوى (٢٠٪) في عام ١٩٨٢م وتأرجح بعدة هبوطًا وصعودًا ليصل إلى نسبة (١٣٪) في عام ١٩٨٥م .

ولقد اتخذ سعر الفاقد الحقيقي على القروض نفس السارفا نخفض من نسبة (ـ٤٠٪) في عام ١٩٧٨م إلى نسبة (ـ٨٣٪) في عام ١٩٨٠م ثم تحول إلى سعر موجب عند مستوى (٢٪) في عام ١٩٨١م وتأرجح بعدة صعوداً وهبوطًا ليصل إلى (١٣٪) في عام ١٩٨٥م.

لقد ترتب على خفض الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والاستهلاكي تقلس وانكماش الطلب المحلي وازدادت حدة الانكماش في هذا الطلب بإطلاق الأسعار وارتفاعها غلى مستويات تتجاوز حد القوى الشرائية للقسم الأعظم من السكان، ولعل هذا يفسر ضعف معدلات نمو الاستثمار الخاص.

٥. ازداد معدل التضخم تدريجيًا من نسبة (٥ . ٢٤٪) في عام ١٩٧٧م إلى نسبة (٧ . ١٠٥٪) في عام ١٩٨٢ إلى أدنى حد له في ظل سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي وهو (٢ . ٢٧٪)، ويعد ذلك العام تأرجح صعوداً وهبوطًا مع غلبة الاتجاه الصعودي ليقترب في عام ١٩٨٨م مرة أخرى من مستوى التضخم المفرط حيث ارتفع إلى نسبة (٨٠٪) ويقدر أنه وصل في منتصف عام ١٩٩٣ إلى نسبة (٦٥٪) مما يضعه ضمن أهم مشكلتين تواجهها حكومة تركيا.

٦. تناقصت الأجور الحقيقية على نحو مطرد بمعدل سنوي يتراوح بين نسبة (٥٪ و١٠٪) في الفترة ١٩٧٨ـ١٩٨٤م، وتتباين تقديرات المصادر المختلفة لمقدار التغير في الأجور الحقيقية وإن كانت تتفق على اتجاهها فوفقا لبيانات مستوي إلى المسح السنوي للصناعة التحويلية تحول التغيير السنوي في الأجور الحقيقية من تغير موجب يبلغ نحو نسبة (١ . ٢٪) في عام ١٩٧٧م إلى تغير سالب يتراوح بين حد أدنى مقداره (٥ . ٣٪) في عام ١٩٧٩م، وحد أقصى مقداره نسبة (٨ . ٩٪) في عام ١٩٨٤م.

وقد أجمعت الكثير من الآراء على أن الأجور الحقيقية قد انخفضت بنحو نسبة (٤٠٪) في ظل تنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي.

وإنه على الرغم من كل ما تقدم ذكره من أثار سلبية لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في تركيا، وعلى الرغم من الأثار الاجتماعية السلبية لهذه السياسات التي أنشأ مؤخراً صندوق

اجتماعي لعلاجها فإن مؤسسات التمويل الدولية تصر على تقديم تركيا باعتبارها نموذجًا متفردًا لنجاح هذه السياسات استنادًا إلى ما حققته من زيادة هائلة في صادرات السلع الصناعية بغض النظر عن كل أثارها السلبية.

ثالثا: الأثار الهامة لتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي في غانا

بدأت حكومة غانا في عام ١٩٩٣م تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي واسع النطاق يشمل برنامجًا للإنعاش الاقتصادي وآخر للتكيف الهيكلي بالتعاون مع البنك وصندوق النقد الدوليين.

ولقد أثنت معظم مؤسسات التمويل الدولية وحكومات غربية على نجاح البرنامج الذي جعل غانا تقدم باعتبارها قصة النجاح لبرامج البنك وصندوق النقد الدوليين للتكيف الهيكلي، وذلك حيث:

١. ازداد الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط سنوي يزيد عن نسبة (٥٪) فيما بين عامي ١٩٨٤ـ١٩٩٠م، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو نسبة (٦. ٨٪) في عاتم ١٩٨٤م، وازداد بنحو نسبة (٣. ٥٪) كمتوسط سنوي للفترة ١٩٨٥ـ١٩٨٨م.

ومع ذلك عجز الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بعد نحو عقد من النمو الاقتصادي عن استعادة المستوى الذي بلغه في عام ١٩٧٤م.

٢. ازداد الاستثمار المحلي الإجمالي من نحو نسبة (٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٢ـ١٩٨٣ إلى نسبة (٥. ١٢٪) عام ١٩٨٨م.

٣. تناقص عجز الميزانية من نحو نسبة (٤٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٢م إلى حوالي نسبة (٣. ٠٪) منه في عام ١٩٨٧م، وتحول بعد ذلك إلى فائض قدره نحو ١٢ مليون دولار أمريكي حتى عام ١٩٨٧م إلى نحو مليون دولار في عام ١٩٩٠م.

٤. تناقصت متأخرات الدين الخارجي الواجبة السداد من ١٧١ مليون في عام ١٩٨٦م إلى ٣. ١٧ مليون دولار في عام ١٩٨٩م واختفت تمامًا في عام ١٩٩٠م.

٥ . ازدادت الكميات المنتجة من الكاكاو والذهب والبوكسيت (خام الألمونيوم) والمنجنيز والماس بين عامي ١٩٨٣م وعام ١٩٩٠م بنحو (٥٥٪ ـ ٥ . ٩١٪ ـ ٣٧٢٪ ـ ٩٤٪ ـ ٤١٪) على التوالي، وهذه جميعًا باستثناء الكاكاو منتجات لقطاع التعدين الذي تتركز فيه الاستثمارات الأجنبية .

ولقد اقترنت تلك النتائج بأثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على أوضاع التشغيل وكاسب الأجور نجمت عن تنفيذ برامجي الإنعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي في غانا لعل من بين أهمها ما يلي :

١ . ازداد البطالة بسبب إيقاف وتجميد التعيينات الجديدة في القطاع العام بمفهومه الواسع ، وتخفيض عدد الوظائف القائمة عن طريق تسريح المشتغلين بهدف خفض الإنفاق العام وتقييد الطلب .

٢ . بقاء معدل التضخم عند مستويات مرتفعة نسبيًا حيث تناقص من نحو نسبة (١٢٣٪) في عام ١٩٨٣م إلى نحو نسبة (٢٥٪) في عام ١٩٨٩ ثم ارتفع نحو نسبة (٧ . ٣٧٪) في عام ١٩٩٠م، ويرجع بقاء معدل التضخم عند هذه المستويات المرتفعة ضمن عوامل أخرى إلى التخفيض المستمر للعمالة الغانية منذ عام ١٩٨٣م، وإلى المزايدة على النقد الأجنبي منذ عام ١٩٨٧م .

٣ . تدهور الأجور الحقيقية وارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة لتنفيذ إجراءات وسياسات تضمنها برنامجا الإنعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي .

٤ . اتساع التفاوت في الأجور لصالح العاملين من المستويات القيادية الذين استفادوا من مشروعات الحوافز التي أدخلت للتحفيز على زيادة الإنتاجية في القطاع المنظم .

رابعًا: الأثار الهامة لتنفيذ

سياسات الإصلاح الاقتصادي في المكسيك

بدأت حكومة المكسيك في عام ١٩٧٦م تنفيذ برنامج للتثبيت الاقتصادي بناءً على اتفاق مع صندوق النقد الدولي ويرمي تنفيذ هذا البرنامج إلى تصحيح الاختلالات مثل البطالة والتشغيل الناقص والتوزيع اللا متساوى للدخل.

ولقد ترتب على تنفيذ البرنامج الأول للتثبيت الاقتصادي بتعديلاته المتكررة وبرنامجه الثاني أثار مباشرة وغير مباشرة على أوضاع التشغيل وكاسبي الأجور لعل من بين أهمها ما يلي:

١. بطء وضعف نمو فرص العمل والتشغيل وما يترتب عليه ويقترن به من ازدياد معدل البطالة من نحو نسبة (٥. ٤٪) في عام ١٩٨١م إلى نحو نسبة (٩٪) من السكان النشطين اقتصاديًا أي إلى الضعف في عام ١٩٨٤م، وازدياد نسبة من يعملون منهم في ظروف تشغيل ناقص من نحو نسبة (٤١٪) في عام ١٩٨١م إلى نحو نسبة (٤٥٪) في عام ١٩٨٤م.

وهذا يعني أن نحو نسبة (٥٥٪) من الزيادة في السكان النشطين اقتصاديًا يعملون في ظروف غير ملائمة لتحقيق مستوى معيشي لائق بالنظر إلى إمكانيات المكسيك، ويقدر أن مجموع عدد الأشخاص الذين يعملون في هذه الظروف بلغ نحو ١٤ مليونا في عام ١٩٨٤م بزيادة مقدارها بنحو ٥. ٣ مليون شخص عنه في عام ١٩٨١م.

٢. انخفاض الإنفاق العام بمقدار (٨٪) في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧م من خلال إجراءات وسياسات تقشف نفذتها الحكومة مما أسفر عن ارتفاع معدل البطالة ونسبة من يعملون في ظروف تشغيل ناقص في نهاية عام ١٩٧٧م.

ووفقًا لبيانات البنك الدولي يقدر أن نصيب الإنفاق العام في الناتج القومي الإجمالي انخفض من نسبة (٧. ٢٢٪) في عام ١٩٨٧م إلى نسبة (٤. ١٨٪) في عام ١٩٩٠، وامتددت الأثار السلبية لخفض الإنفاق العام إلى كافة المجالات تقريبًا.

٣ . انخفض الاستثمار العام بسبب ارتفاع مدفوعات خدمة الدين الخارجي نتيجة لخفض قيمة العملة الوطنية وبسبب خفض الإنفاق العام تنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من نسبة (٨.٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٦م إلى نسبة (٦٪) منه في عام ١٩٧٧م وهو نفس مستواه في عام ١٩٧٤م، وانخفض الاستثمار الخاص أيضًا بنفس النسبة فيما بين هذيين العامين .

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن متوسط معدل النمو السنوي في الاستثمار المحلي الإجمالي ظل سالبًا طوال عقد الثمانينيات حيث يقدر أنه تحول من معدل نمو موجب يبلغ نسبة (٥.٨٪) في الفترة ١٩٦٥ـ١٩٨٠م إلى معدل نمو سالب يبلغ نسبة (ـ٩.٧٪) في الفترة ١٩٨٠ـ١٩٨٧م ونسبة (ـ٤.٣٪) في الفترة ١٩٨٠ـ١٩٩٠م .

٤ . انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى (٢٪ و٣٪) في عامي ١٩٧٦م وعام ١٩٧٧م نتيجة لتنفيذ إجراءات وسياسات تقشف اقتضاها تنفيذ برنامج التثبيت والتيكف الهيكلي .

وعلى الرغم من عودة الناتج المحلي الإجمالي إلى انمو بعد عام ١٩٨٢م فقد بقى معدل نموه دون مستواه في السبعينيات حيث انخفض من نسبة (٦.٥٪) كمتوسط سنوي للفترة ١٩٦٥ـ١٩٨٠م إلى نسبة (٠.٥٪ و١٪) كمتوسط سنوي للفترة ١٩٨٠ـ١٩٨٧ و١٩٨٠ـ١٩٩٠م على التوالي .

٥ . ارتفع العجز في الميزانية العامة إلى نسبة (١٧.٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٢م على الرغم من خفض الإنفاق العالم بمقدار (٨٪) وهي نسبة الخفض في الإنفاق العام التي استهدفها برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي لخفض عجز الميزانية بمقدار (٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي .

ووفقًا لبيانات البنك الدولي ازداد العجز في الميزانية العامة من (٢.٩٪) من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٧٢م إلى نسبة (١٠٪) من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٨م، ومن ناحية أخرى خضعت قيمة العملة لتخفيضات متكررة .

٦ . تدهور الأجور الحقيقية وهو هدف تضمنه صراحة برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي الأول في عام ١٩٧٦م حيث استهدف وضع حد أقصى للزيادة في الأجور يبقيها دون المستوى العام للأسعار في نفس الوقت الذي استهدف فيه تخفيف القيود على الأسعار .

وهكذا تبدوا أثار تنفيذ برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي على أوضاع التشغيل وكاسبي الأجور في ثلاثة من أشهر نماذج تنفيذها هذا البرنامج محبطة ومثيرة للفزع فمعدلات البطالة وأعداد العاطلين تزداد ودعم السلع والخدمات يلغى وأسعارها تزداد والأجور الحقيقية لكاسبي الأجور تتدهور وتتهور معها أحوالها المعيشية، وهم الغالبية الساحقة من الشعوب، وفي مقابل ذلك لا يبدو ثمة انفراج يذكر في أزمة المديونية الخارجية التي استدعت تنفيذ هذه البرامج ومكنت لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من فرضها على حكومات البلدان النامية المدينة.

خامسًا: الواقع الحالي للبطالة في الصين

غيرت الصين سياستها القائمة على الاستثمار في الصناعات التي تقسم بكثافة رأس المال البشري إلى الاستثمار في الإنتاج الذي يقسم بكثافة استخدام اليد العاملة لاسيما لأغراض التصدير وتوسيع القطاع الخاص والصناعات الريفية، وغيرت أيضًا سياستها الزراعية لتعطي مزيدًا من التشجيع للحيازات الأسرية الصغيرة من الأراضي .

سادسًا: الواقع الحالي للبطالة في سنغافورة

ففي مواجهة ارتفاع البطالة في أوائل الستينيات اعتمد سنفغاقورة استراتيجية إنمائية قائمة على الصناعات التحويلية التي تتسم بكثافة استخدام اليد العاملة.

ويمكن القول بأن بعض البلدان اتجهت نحو استراتيجيات تنموية تعتمد على خلق فرص عمل الاتجاه لاستخدام اليد العاملة بكثافة سواء في الزراعة أو الصناعات الصغيرة أو الصناعات التحويلية.

ومما نجدر الإشالارة إليه أن حجم البطالة بالرغم من ارتفاعه الواضح فإنه لا يمثل جوهر المشكلة في الكثير من دول العالم حيث أن غالبية تلك الدول تتعايش مع معدلات البطالة. قد تفوق المعدلات السائدة في مصر وإن الأقلال من خطورتها بحجة انتشارها حتى في الدول المتقدمة كأمريكا وغيرها من دول العالم.

كما تشير المؤشرات المعلنة عن البطالة في تلك الدول: فبنسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية تقترب من نسبة (٤.٣٪) وفي إسبانيا نسبة (١٣.٧٪) وفي إيطاليا نسبة (٩.٩٪) وفي ألمانيا نسبة (٩.٣٪) وفي فرنسا نسبة (٨.٨٪) لا يغير الوضع في مصر لأنه تختلف في ضوء ما تشير إليه كافة الظواهر والشواهد من وجود بطالة مقنعة وعمالة قاصرة أو بطالة جزئية في العديد من القطاعات الاقتصادية في مصر.